

النص الكامل لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الامن

٢٠٠٤/١٠/١

عنان: ١٥٥٩ لم يُطبق وسوريا أبلغتني عدم قدرتها على تقديم جدول زمني لسحب جنودها لم يتغير شيء في وضع "حزب الله"... وهناك اقتناع واسع بأن التمديد نتيجة تدخل سوري

اعتبر الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في تقريره حول مدى تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٥٩ انه لم يطبق، وقال ان سوريا لم تسحب جنودها من لبنان وفقا للقرار وانها ابلغته عدم قدرتها على تقديم جدول زمني لسحبهم. ومع اشارته الى ان عملية انسحاب القوات الاجنبية وحل الميليشيات ونزع اسلحتها ستنتهي فصلا محزنا في تاريخ لبنان، اكد ان "الوقت قد حان بعد ١٤ عاما من انتهاء العداوات وبعدها سنوات من الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، ليضع جميع الاطراف المعنية آثار الماضي المتبقية جانبا". ولاحظ ان الرأي العام اللبناني "يبدو منقسما" حيال وجود القوات السورية في لبنان، وان كثيرين يعتقدون بأن انسحابهم "سيكون في مصلحة لبنان وكذلك في مصلحة سوريا والمنطقة والمجتمع الدولي".

وقال عنان ان الحكومة اللبنانية ابلغته عزمها على نزع اسلحة الجماعات المسلحة غير النظامية وتفكيكها، في اشارة واضحة الى "حزب الله"، لكنه اوضح عدم حصول اي تغيير في وضع الحزب في مناطق الجنوب منذ صدور القرار. وفي ما يتعلق بعملية التعديل الدستوري من اجل التمديد لولاية رئيس الجمهورية، اكد عنان بالقول انه عارض دوما الرؤساء الذين يتمسكون بمناصبهم بعد انتهاء مدد ولاياتهم الدستورية. ووضع نفسه بتصرف الاطراف المعنية بالقرار لمساعدتهم في تطبيقه، وتصرف مجلس الامن اذا طلب منه تقديم تقارير لاحقة اليه عن الموضوع اللبناني. واثر توزيع التقرير في نيويورك امس قال نائب الناطق باسم الخارجية الاميركية آدم ايرلي (واشنطن - "النهار") ان الولايات المتحدة ستدرس تقرير عنان "بعناية" وان "مناقشات ستجري في مجلس الامن الاسبوع المقبل" وسيقرر اعضاؤه في ضوءها اي سبيل يسلكون.

وفي ما يأتي نص التقرير:

مقدمة

- ايرفع التقرير الحالي حول القرار ١٥٥٩ الذي اعتمده مجلس الامن في الثاني من ايلول ٢٠٠٤. في الفقرة السابعة من القرار، طلب المجلس ان اقدم تقريرا خلال ٣٠ يوماً حول تطبيق الاطراف المعنية للقرار.

الخلفية

- منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٩٠، عانى لبنان حرباً مأسوية ودموية أدت الى مقتل نحو ١٢٠ ألف شخص. ودار الجزء الاكبر من القتال في تلك الحرب بين ميليشيات تنتمي الى الطوائف المختلفة في لبنان. كما شارك العديد من المجموعات الفلسطينية في اعمال العنف. على مر السنين وفي اوقات مختلفة، كانت فرنسا وايطاليا وليبيا وجمهورية اليمن العربية والسعودية والسودان وسوريا والامارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تعمد الى نشر قوات في لبنان بناء على طلب من الحكومة اللبنانية بهدف وضع حد للقتال وارساء الاستقرار في البلاد. وكانت اسرائيل تشن عمليات عسكرية باستمرار بما في ذلك القصف والهجمات الجوية واجتياحان واسعا النطاق في اتجاه لبنان واحتلال موسع لجنوب البلاد.

- ٣- يتدخل مجلس الامن في هذه المسألة منذ عام ١٩٧٨، وقد اعتمد ٧٦ قراراً دعت من بين امور اخرى الى وقف العنف وحماية المدنيين واحترام السيادة اللبنانية وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية وبسط السلطة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية.

- ٤- نشرت سوريا قواتها للمرة الاولى في لبنان في ايار ١٩٧٦ بناء على طلب من الرئيس اللبناني (سليمان) فرنجية. وفي تشرين الاول ١٩٧٦، أنشأت جامعة الدول العربية قوات الردع العربية للمحافظة على السلام في المنطقة. وبالإضافة الى

سوريا، ضمت قوات الردع الليبية وجمهورية اليمن العربية والسعودية والسودان والامارات العربية المتحدة. كانت القوات السورية تشكل السواد الاعظم من قوات الردع، فقد بلغ عديدها في الانتشار الاولي نحو ٢٧ الف جندي من اصل ٣٠ الفاً. - بعد هجوم فلسطيني في شمال اسرائيل ادى الى مقتل اكثر من ٣٠ مدنياً، نفذت اسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان في آذار ١٩٧٨. اعتمد مجلس الامن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي دعا اودائيل الى سحب جيوشها من الاراضي اللبنانية. في آذار ١٩٧٨، وبعد صدور القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، نشرت قوات اليونيفيل في جنوب لبنان لتلبية ثلاثة اهداف: (أذكرها كما جاءت في القرار):

أ - تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، ب - اعادة ارساء السلام والامن، ج - مساعدة حكومة لبنان على ضمان عودة سلطتها الفعلية في المنطقة.

جددت مهمة اليونيفيل باستمرار وكان التجديد الاخير في ٢٩ تموز ٢٠٠٤ من خلال قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٣. وجاء في تقرير الامين العام لمجلس الامن في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠١ (الفقرتان ٢١، ٢٢) ان اليونيفيل انجزت ثلاثة اجزاء من مهمتها: "أكدت انسحاب القوات الاسرائيلية، وساعدت قدر استطاعتها السلطات اللبنانية عند عودتها الى المناطق التي اخلتها اسرائيل. بالتأكيد لا تستطيع اليونيفيل ارغام الحكومة اللبنانية على القيام بالخطوة الاخيرة ونشر جنودها - حتى الخط الازرق".

- ٦ في حزيران ١٩٨٢، شنت اسرائيل غارة عسكرية واسعة النطاق في لبنان بعد محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في المملكة المتحدة. بادرت الولايات المتحدة الى انجاز اتفاق في آب ١٩٨٢ لاجلاء القوات الفلسطينية من بيروت ونشر قوات متعددة الجنسية لتنفيذ الاجلاء. قدمت فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة جنوداً للمشاركة في القوات المتعددة الجنسية وانتهى الاجلاء بحلول ايلول ١٩٨٢.

وانسحبت القوات المتعددة الجنسية من لبنان اواخر ايلول. في نيسان ١٩٨٢، انضمت الولايات المتحدة الى بريطانيا وفرنسا وايطاليا لانشاء قوات متعددة الجنسية في بيروت بغية الاشراف على اجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. بعد الاجلاء الناجع للمنظمة من بيروت، من ٢٥ آب الى ٩ ايلول، انسحبت قوات المارينز من لبنان في ١٠ ايلول ١٩٨٢، واستأنفت مهماتها العادية كجزء من الاسطول السادس في المتوسط. وعاد المارينز (كجزء من القوات المتعددة الجنسية) الى لبنان في ٢٩ ايلول ١٩٨٢.

- ٧ بعد اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب، بشير الجميل، منتصف ايلول ١٩٨٢، والتقدم الاسرائيلي في اتجاه بيروت الغربية وعمليات القتل التي ارتكبتها ميليشيات الكتائب بحق الفلسطينيين في مخيم اللاجئين في صبرا وشاتيلا اواخر ايلول، عدت القوات المتعددة الجنسية الى لبنان. وانضمت قوات من المملكة المتحدة الى قوات البلدان الثلاثة التي كانت في اساس تشكيل القوات المتعددة الجنسية. اعتمد مجلس الامن القرار ٥٢٠ في ١٧ ايلول ١٩٨٢ الذي دان الاجتياح الاسرائيلي لبيروت مطالباً اسرائيل بأن تعود الى المواقع التي احتلتها قبل ١٧ ايلول، كما دعا الى احترام سيادة الاراضي ووحدتها والاستقلال السياسي للبنان احتراماً كاملاً عبر بسط السيطرة المطلقة للحكومة اللبنانية من خلال نشر الجيش اللبناني على كامل الاراضي اللبنانية. وبحلول ايار ١٩٨٣، توصل ممثلو اسرائيل ولبنان والولايات المتحدة الى اتفاق من شأنه ان يؤدي الى انسحاب القوات الاسرائيلية وانشاء "منطقة امنية" في جنوب لبنان. في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٣، قتل ٢٤١ عنصراً من المارينز و٥٦ مظلماً فرنسياً في عمليتين انتحاريتين. وبازاء تصاعد العنف، الغت الحكومة اللبنانية اتفاقها مع اسرائيل في آذار ١٩٨٤. وانسحبت القوات المتعددة الجنسية في نيسان من ذلك العام.

- ٨ في ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٩، ونتيجة للجهود التي بذلتها الجامعة العربية، وقع النواب اللبنانيون المجتمعون في الطائف في المملكة العربية السعودية اتفاق الطائف الذي دعا الى تحقيق المصالحة الوطنية ونص على ان يكون تمثيل المسيحيين والمسلمين متساويين في مجلس النواب، وعلى نقل بعض السلطات من رئيس الجمهورية الى رئيس الوزراء والحكومة. كما

يدعو الاتفاق الى "نشر سلطة الدولة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية" من خلال خطة تمتد لفترة سنة وتشمل "حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية". ونص الاتفاق على تسليم اسلحة الميليشيات "الى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر". وفي الاتفاق، شكر لبنان سوريا على المساعدة التي تقدمها قواتها للسماح للحكومة اللبنانية ببسط سلطتها على الاراضي اللبنانية "خلال فترة لا تتعدى السنتين". في نهاية تلك المرحلة، كان على الحكومتين ان تحددوا موعد اعادة انتشار القوات السورية ومواقع اعادة الانتشار والوسيلة، وان توقعا اتفاقا لـ "تحديد عديد القوات السورية وفترة بقائها وعلاقتها بالسلطات اللبنانية في اماكن انتشارها". واعادت معاهدة التعاون السورية اللبنانية الموقعة في ايار ١٩٩١ التأكيد على هذا الموقف.

٩- على مر السنين، حافظ مجلس الامن على تمسكه بسيادة الاراضي اللبنانية واستقلال لبنان. وعملت الامانة العامة على اقتناع اسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان. وفي نيسان ٢٠٠٠، حصلت على تبليغ رسمي من حكومة اسرئيل بأنّها ستسحب قواتها من لبنان بحلول تموز ٢٠٠٠. وفي ٢٥ ايار ٢٠٠٠، ابلغت حكومة اسرئيل انها اعادت نشر قواتها بالانسحاب مع قرار مجلس الامن ٤٢٥ و٤٢٦. وفي ١٦ حزيران، ابلغت مجلس الامن ان اسرائيل سحبت قواتها وفقا للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦، والتزمت البنود الواردة في التقرير الذي رفعته الى مجلس الامن في ٢٢ ايار. اعلمت مجلس الامن ان لبنان بدأ يعيد ارساء سيطرته في المنطقة ويفكر في نشر قواته المسلحة في جنوب لبنان. وفي ١٨ حزيران، رحب مجلس الامن بتقرير يؤكد الاستنتاجات التي توصلت اليها.

٣- قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٠- في الثاني من ايلول ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الامن القرار ١٥٥٩ الذي اعاد التأكيد على دعم المجلس لسيادة لبنان على ارضيه واستقلاله السياسي. ودعا كل الاطراف المعنيين الى التعاون بسرعة وفي شكل كامل معه بغية التطبيق الكامل لهذا القرار وقرارات اخرى صادرة عن المجلس تتعلق باستعادة لبنان سيادته على كامل ارضيه واستقلاله السياسي.

نص القرار ١٥٥٩ على ما يأتي:

أ. انسحاب كل القوات الاجنبية من لبنان.

ب. حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

ج. بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الاراضي اللبنانية.

د. ان تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية في لبنان وتجري بموجب القوانين الدستورية اللبنانية وبدون تدخل او تأثير اجنبي.

كما اعاد قرار مجلس الامن التأكيد على الدعوة الى احترام سيادة الاراضي اللبنانية ووحدها واستقلال لبنان السياسي انطلاقا من بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها المطلقة على كامل الاراضي اللبنانية.

١١. وجهت حكومتا لبنان وسوريا الى رئيس مجلس الامن والي رسالتين (أ/ ٨٧٩/٥٨ - س/ ٢٠٠٤/٦٩٩/أ) و/ ٨٨٣/٥٨

- س/ ٢٠٠٤/ ٧٠٦ (على التوالي) تتعلقان بهذا القرار وقد ارفقتهما بالتقرير في الملحقين ١ و ٢.

أ. القوات الاجنبية المنتشرة في لبنان.

١٢. يدعو القرار ١٥٥٩ الى انسحاب كل القوات الاجنبية من لبنان. ما عدا اليونيفيل، يمكننا التأكيد ان القوات الاجنبية

الوحيدة المتمركزة باعداد كبيرة في لبنان اعتبارا من ٣٠- ايلول ٢٠٠٤ هي القوات السورية.

- ١٣ كما ذكرت سابقا، ابقت سوريا جنودها في لبنان منذ عام ١٩٧٦. نشرت القوات في البداية بطلب من الحكومة اللبنانية لارساء الاستقرار في البلاد. تحول هذا الانتشار الى قوات ردع عربية صدقت عليها الجامعة العربية بناء على طلب الحكومة اللبنانية وانضمت اليها قوات من بلدان عربية اخرى. وفقا للحكومتين اللبنانية والسورية، تم الانتشار الحالي للقوات السورية في لبنان - والتي بلغ عددها في مرحلة ما، ٤٠ الف جندي وفقا للحكومة اللبنانية - بناء على دعوة من لبنان ووجودها هناك يستند تاليا الى اتفاق متبادل. ويزعم على وجه الخصوص ان هذه القوات نشرت بعد اتفاق الطائف عام

١٩٨٩ ومعاودة التعاون السورية اللبنانية التي وقعها البلدان عام ١٩٩١. في ما يتعلق بي، اعتبر ان الحكومتين لم توقعاً حتى الان الاتفاق الاضافي "لتحديد عديد القوات السورية ومدة بقائها"، المنصوص عنه في الوثيقتين، كما انه ليست هناك علاقات دبلوماسية رسمية بين لبنان وسوريا منذ ان نالا استقلالهما. ليست هناك بعثة دبلوماسية لبنانية في دمشق ولا بعثة دبلوماسية سورية في لبنان.

٤١. بالاضافة الى القوات المسلحة النظامية التي نشرتها سوريا في لبنان، ابغنت الحكومة السورية الامم المتحدة ان هنالك ايضا وجودا كثيفا لضباط الاستخبارات العسكرية غير النظامية وهي تقول انهم يشكلون جزءا طيعيا في الوحدات العسكرية. ويشكل هؤلاء المسؤولون، بالاضافة الى القوات النظامية، العديدا الكامل للقوات السورية.

١٥ - لم ينسحب الجيش السوري والاستخبارات السورية من لبنان اعتبارا من ٣٠ ايلول ٢٠٠٤. ولكن وفقا للتصريحات الصادرة عن الحكومتين السورية واللبنانية، اعادت سوريا في الاسابيع الاخيرة نشر نحو ثلاثة الاف جندي من قواتها التي كانت منتشرة في السابق في جنوب لبنان. لم يتضح للامم المتحدة ان كانت عمليات اعادة الانتشار هذه حصورة بالجنود النظاميين او تشمل ايضا عناصر استخبارات عسكرية غير نظاميين او اذا كانوا قد عادوا كلهم الى سوريا. وفقا للاطراف، هذه خامس عملية اعادة انتشار منذ توقيع اتفاق الطائف.

١٦ - ابغنتي الحكومة الاسرائيلية انه لا يزال هناك ١٤ الف جندي سوري في لبنان. وأشارت الى ان غالبيتهم يتمركزون الآن قرب الحدود السورية ولا يتوغلون في لبنان. ابغنتي الحكومتان اللبنانية والسورية ان توقيت الانسحابات الاخرى رهن بالوضع الامني في لبنان والمنطقة، وانه سيتم تحديده من خلال اللجنة العسكرية المشتركة التي تأسست بعد اتفاق الطائف.

١٧ - ابغنتي الحكومة اللبنانية ان الوضع الامني الهش في المنطقة والاطار التي يمكن ان تترتب على الاستقرار الامني في لبنان تجعل تحديد جدول زمني للانسحاب الكامل للقوات السورية امرا صعبا.

ولفتت الحكومة اللبنانية الى ان هدفها الاسمي هو الانسحاب الكامل لكل القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية. كما علمتني الحكومتان اللبنانية والسورية انهما تناقشان بفاعلية طبيعة الانتشار الحالي للقوات السورية في لبنان ومداه. وفي هذا السياق، تصر الحكومتان على ان اي عمليات اعادة انتشار اضافية هي رهن باستئناف عملية السلام في المنطقة. ابغنتي الحكومة السورية انها لا تستطيع ان تقدم لي ارقاما وجداول زمنية حول اي انسحاب في المستقبل، كما هو منصوص عليه في القرار ١٥٥٩.

ب - الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية

١٨ - يدعو قرار مجلس الامن ١٥٥٩ الى حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وازع اسلحتها. منذ انتهاء الحرب الاهلية، اتخذت الحكومة اللبنانية خطوات مهمة للحد من اعداد الميليشيات في لبنان. ولكن اعتبارا من ٣٠ ايلول ٢٠٠٤، لا يزال هناك العديد من العناصر المسلحة في الجنوب. وقد ابغنتي الحكومة اللبنانية انها تنوي حل كل المجموعات المسلحة غير النظامية ونزع سلاحها.

١٩ - المجموعة المسلحة الاهم التي لا تزال موجودة في لبنان هي "حزب الله". ترفض الحكومة اللبنانية تصنيف "حزب الله" بالميليشيا اللبنانية وتسميه "مقاومة وطنية" تهدف الى حماية لبنان من اسرائيل وطرده القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية، ولا سيما مزارع شبعا.

يصر لبنان على ان مزارع شبعا ارض لبنانية وليست سورية رغم انني اكدت في تقريرتي الصادر في ١٦ حزيران ٢٠٠٠ ان اسرائيل لبت منذ ذلك التاريخ البنود الواردة في قرار مجلس الامن ٤٢٥ و٤٢٦ والتي تنص على "سحب قواتها حالا من كل الاراضي اللبنانية". صدق مجلس الامن على التقرير في التصريح الصادر عن رئيسه في ١٨ حزيران ٢٠٠٠. ورغم موقف الحكومة اللبنانية التي تعتبر ان مزارع شبعا تقع ضمن الاراضي اللبنانية، اكدت هذه الحكومة انها ستحتزم

الخط الأزرق كما حددته الأمم المتحدة. لفت مجلس الأمن إلى هذا الأمر في التصريح الصادر عن رئيسه في ١٨ حزيران ٢٠٠٠، كما دعا لبنان في ذلك التصريح وفي قرارات لاحقة إلى التزام تعهده باحترام الخط الأزرق احتراماً كاملاً.

٢٠ - لم يلحظ طاقم الأمم المتحدة الميداني أي تغيير في وضع "حزب الله" منذ اعتماد القرار ١٥٥٩. وفي هذا السياق، اعلمتني الحكومة اللبنانية أن الوضع الأمني الهش في المنطقة والخطر على استقرار لبنان وغياب عملية السلام الشامل في المنطقة تجعل من الصعب تطبيق القرار على الفور وفي شكل كامل.

٢١ - في ما يتعلق بالمجموعات الفلسطينية المسلحة، أكدت لي الحكومة اللبنانية أنه لا يحق للمقاتلين الفلسطينيين مغادرة مخيمات اللاجئين وبحوزتهم أسلحة. أفاد طاقم الأمم المتحدة في المنطقة بأن الحكومة اللبنانية وضعت قواتها المسلحة خارج المخيمات من أجل تطبيق هذه السياسة. وابلغتني الحكومة اللبنانية أن الوضع الأمني في المخيمات يجعل من الأفضل لقواتها عدم الدخول لنزع أسلحة المقاتلين. وتعرب الحكومة اللبنانية في شكل خاص عن قلقها من وجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، وهناك تعبير مستمر في المناقشات العامة عن مخاوف من توطين هؤلاء الفلسطينيين في شكل دائم في لبنان. وتصر الحكومة على أن التسوية النهائية لمسألة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن بنداً حول عودة هؤلاء اللاجئين إلى بلادهم.

ج - بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية

٢٢ - إن قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩ أعلن الدعم لبسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل الأراضي اللبنانية منذ انتهاء الحرب الأهلية، نشر لبنان بعض القوى الأمنية في جنوب لبنان، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف. ولكن، منذ ٣٠ أيلول ٢٠٠٤، لم تبسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل أراضيها.

٢٣ - رغم تنظيم لبنان انتخابات بلدية سلمية في الجنوب في أيار ٢٠٠٤، لا تزال المنطقة حول الخط الأزرق متوترة. وإن الهدوء الذي أعقب الانسحاب كثيراً ما عكسته أعمال عنف، فالجيش اللبناني لم ينشر على طول الخط الأزرق، وتحدثت "اليونيفيل" عن حصول انتهاكات على جانبي الخط الأزرق، على الجانب اللبناني، مصدرها "حزب الله" والجماعات الفلسطينية، وعمليات "حزب الله" انتهكت تكراراً الخط الأزرق. ومن المؤكد على نطاق واسع أن عمليات "حزب الله" تنفذ خارج إطار سيطرة الحكومة اللبنانية وموافقتها. وسبق لي أن حضضت الحكومة اللبنانية على ممارسة الرقابة على استخدام العنف على كل أراضيها ومنع كل الهجمات من أراضيها عبر الخط الأزرق.

٢٤ - بعد أكثر من أربع سنوات على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، لا تزال الحركة في المنطقة مقيدة. لقد أقام "حزب الله" نقاط تفتيش في كل الجنوب اللبناني، وحركة المسؤولين اللبنانيين وموظفي "اليونيفيل" والديبلوماسيين تعوقها أحياناً عناصر مسلحة.

٢٥ - أبلغتني الحكومة اللبنانية أن قدرتها على نشر قوات في أجزاء من جنوب لبنان مقيدة باتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي الموقع في ٢٣ آذار ١٩٤٩، والذي يضع قيوداً على أعداد، وأنواع، القوات العسكرية التي يمكن الفريقين نشرها في منطقة الحدود بين البلدين. وتقول الحكومة إنها نشرت في المنطقة كل المجموعة التي يجيزها لها الاتفاق وهي ١٥٠٠ جندي.

د - عملية الانتخابات الرئاسية

٢٦ - يؤكد القرار ١٥٥٩ "دعم (مجلس الأمن) عملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان تجرى وفقاً للدستور اللبناني ومن دون تدخل أجنبي أو تأثير". وكان يفترض أن تنتهي ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود في تشرين الثاني ٢٠٠٤، وبموجب الدستور اللبناني، يتعين على مجلس النواب أن يلتئم قبل انتهاء ولاية الرئيس بشهر على الأقل لانتخاب خلف له. ويحدد الدستور ولاية واحدة من ست سنوات للرئيس، ولا تمكن إعادة انتخابه إلا بعد مرور ست سنوات.

٢٧- في الثالث من أيلول، بعد أقل من ٢٤ ساعة على تبني القرار ١٥٥٩، أقر مجلس النواب القانون الدستوري رقم ٥٨٥ بموافقة ٩٦ نائباً ومعارضة ٢٩ وغياب ثلاثة، ومددوا بذلك ولاية الرئيس لحدود ثلاث سنوات. وينص القانون على أنه "لمرة واحدة واستثنائية، تمدد ولاية رئيس الجمهورية ثلاث سنوات إضافية تنتهي في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧". لقد أبلغت الي الحكومة اللبنانية أن هذا القانون أقر وفقاً لقواعد الدستور اللبناني. وفي عام ١٩٤٧ و ١٩٩٥، صوت مجلس النواب على تمديد ولايتي رئيسين لمرة واحدة. وهناك اقتناع على نطاق واسع في لبنان يؤكد الرعاة المشاركون للقرار ٥٩٩٥ بأن تمديد ولاية الرئيس لحدود جاء نتيجة تدخل مباشر للحكومة السورية. وقدم عشرة نواب مراجعة طعن بتعديل الدستور لتمديد ولاية الرئيس لحدود. لكن الحكومتين اللبنانية والسورية نفتا أي تأثير سوري على التمديد.

هـ - سيادة لبنان ووحدة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

٢٨- في القرار ١٥٥٩، أعاد مجلس الامن تأكيد دعوته الى الاحترام التام لسيادة لبنان ووحدة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية على كل لبنان.

٢٩- يعتقد على نطاق واسع في لبنان أن الوجود العسكري السوري، بما فيه مجموعة أساسية من المسؤولين المخابراتيين بلباس غير عسكري، يوفر لسوريا نفوذاً كبيراً على الشؤون اللبنانية الداخلية. وقد نفت لي الحكومتان اللبنانية والسورية تدخل سوريا في الشؤون اللبنانية الداخلية.

٣٠- رغم الروابط الرسمية الشديدة بين لبنان وسوريا يُلاحظ أن لا علاقات دبلوماسية بينهما. ليست هناك بعثة لبنانية دبلوماسية في دمشق، ولا بعثة دبلوماسية سورية في بيروت.

٣١- منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ خرقت الطائرات الحربية الإسرائيلية السيادة اللبنانية بانتظام عبر تحليقها في الأجواء اللبنانية وخرقها مراراً للخط الأزرق، وغالباً ما تخترق عمق الأجواء اللبنانية وتخرق جدار الصوت فوق المناطق السكنية. الحكومة الإسرائيلية تزعم أن عمليات التحليق هذه تعود إلى أسباب أمنية. وخرقت قذائف "حزب الله" المضادة للطائرات الخط الأزرق إلى داخل الأراضي الإسرائيلية حيث أوقعت أضراراً.

٣٢- لقد دعوت، مع ممثلي في المنطقة، الأطراف المعنية إلى وقف الخروق للخط الأزرق ووضع حد للأعمال التصعيدية التي أوقعت خسائر في الجانبين. وأوضحنا أن أي خرق لا يبرر خرقاً آخر في المقابل.

٣٣- إن القرار ١٥٥٩ الذي وُضع هذا التقرير في ضوءه وجه مطالبات محددة إلى أطراف متعددين. وكما سيظهر في هذا التقرير، لا يمكنني الشهادة أن هذه المطالبات قد لقيت استجابة. إن اعتراضات حكومتي لبنان وسوريا معروفة جيداً، لكنهما أكدتا لي احترامهما قرار مجلس الأمن الدولي وأنها بالتالي لن ترفضاه. والأطراف المعنية زودوني معلوماً وقدموا تأكيدات (عن التزام القرار) ذكرتها سابقاً. إنني أسجل تلك التأكيدات وأنتظر تنفيذها، وقد طلبت من الأطراف جدولاً زمنياً لتطبيقها كاملة.

٣٤- ما يتعلق بالعملية الانتخابية، لقد عبرت في مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي الذي انعقد في تموز الماضي عن اقتناعي العميق بأن الحكومات والرؤساء يجب ألا يبقوا في مناصبهم بعد انتهاء مدد ولاياتهم المحددة.

٣٥- إن الرأي العام اللبناني يبدو منقسماً حيال مواضيع مثل الوجود العسكري السوري في لبنان، الوضع الدستوري المتعلق بالانتخاب الرئاسي، واستمرار وجود المجموعات المسلحة غير الخاضعة لسلطة الحكومة المباشرة. لكن كثيراً يؤيدون وجهة النظر القائلة ان التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ لن يكون لمصلحة لبنان وحده بل سيكون لمصلحة سوريا أيضاً وكذلك للمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع. لقد حان الأوان بعد مرور ١٤ عاماً على انتهاء أعمال العنف، وأربعة أعوام على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، ليتجاوز جميع الأطراف المعنيين ما تبقى من آثار الماضي. إن انسحاب القوات الأجنبية وحل الميليشيات ونزع سلاحها سوف تضع حداً في النهاية لذلك الفصل الحزين من تاريخ لبنان.

٣٦- كما أشرت سابقاً، إن الطلبات الموجهة إلى الأطراف المتعددين والمعنيين بالقرار ١٥٥٩ لم تلق استجابة. وفي هذا المجال، سوف أبقى مستعداً لمساعدة الأطراف إذا دعت الحاجة في التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩، وكذلك لتقديم تقارير لاحقة إلى مجلس الأمن لمتابعة هذا الموضوع في حال رغب في ذلك.

٣٧- لا أزال أتطلع إلى تحقيق سلام شامل وعادل ونهائي في الشرق الأوسط.

ترجمة نسرين ناضر

وموناليزا فريجة